

أثر السياسة الخارجية التركية في الأزمة الليبية والصراع بين أرمينيا وأذربيجان

أ.د. حيدر زاير العامري

الباحث حسن صالح حسن

كلية العلوم السياسية/ جامعة الكوفة

المقدمة:

إن المتغيرات الإقليمية أثرت بشكل كبير في السياسة الخارجية التركية، والتي أدت من خلالها دوراً إقليمياً محورياً.

من خلال البحث سيتم التطرق إلى العديد من القضايا الإقليمية والدولية منها ، تدل المؤشرات إلى أن تركيا تتمتع بموقع جغرافي فريد، إذ تنفرد بكونها ملتقى قارتي آسيا وأوروبا ، بل تكاد تكون منطقة التحام جغرافي، تلتحم فيها أطراف القارتين وتتوسط أراضيها بين مساحات بحرية، فهي تطل على البحر المتوسط، وتتحكم في بحر مرمرة، وتطل على البحر الأسود (مضيق البسفور والدردنيل) وتتنازع السيطرة مع اليونان على بحر إيجه ، كما توصف تركيا بأنها دولة مركزية مع هويات إقليمية متعددة لا يمكن حصرها في صفة واحدة، أن تكوين تركيا الإقليمي المتنوع يضيف عليها قدرة المناورة في العديد من المناطق حول العالم في وقت واحد ، يشمل محيطها الإقليمي ، لذلك تُعد منطقة الشرق الأوسط ، ولا تزال ، البيئة الأكثر تأثيراً في رسم استراتيجية سياستها الخارجية ، بسبب الأحداث التي ساعدتها على تأدية دور إقليمي ، والسعي للتحكم في مناطق النفوذ في جوارها الإقليمي ، إذ شكل الصراع في سورية نقطة التحول الرئيسية في سلوك السياسة الخارجية التركية ، إذ انتقلت من سياسة تصفير المشكلات الى الانخراط فيها مدفوعة باعتبارات تحقيق مصالحها الوطنية وحماية أمنها القومي ، أذ تمثل تركيا اليوم طرفاً أصيلاً في مناطقها الإقليمية.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في أهمية، تركيا تأثيرها في كل قضية ومسألة ضمن دوائرها الإقليمية المتعددة ، وهي تقوم بسياسة خارجية أقل ما يمكن وصفها بأنها حاملة لدينامية كبيرة وتتسم بالمبادرة وليس برد الفعل، فتركيا مبادرة للحضور المبكر والاستباقي في معظم الأزمات أو النزاعات القديمة والمتجددة للقيام بدور الوسيط في إطار سياسة احتواء النزاعات وإدارتها ، والعمل بشكل مباشر أو غير مباشر مع جميع أطراف الأزمة ، والأزمة القطرية -الخليجية وبناء علاقات متوازنة مع طرفي الأزمة الخليجية (السعودية العربية - قطر).

الإشكالية: تناول البحث إشكاليه مهمه تتضمن التساؤل المهم عن دور السياسة الخارجية التركية تجاه الازمات الإقليمية ، وماهي الامكانيات التي ساعدت تركيا على ذلك ، ويتضمن ذلك التساؤل عدداً من الاسئلة الفرعية وهي:

١- ماهي مقومات المكانة الإقليمية التركية ؟

٢- ماهي المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية التركية ؟ وهل تمتلك تركيا من المقومات ما يخولها فعلا للعب دور إقليمي استراتيجي؟

٣- ما هو الموقف التركي من الأزمة القطرية - الخليجية .

الفرضية: تنطلق فرضية البحث من إنَّ التغييرات المتسارعة وعلى المستويين الإقليمي والدولي، أفضت إلى أنَّ تحتل تركيا مكانة متميزة على صعيد هرم القوة الإقليمية و الدولية، وأنها تُؤثر وتتأثر بالتفاعلات الإقليمية والدولية، وعليه فإنَّ المكانة التركية تكون نتيجة لتلك التفاعلات، فضلاً عن تطورات السياسة العامة التركية والاحداث داخل تركيا التي انعكست على الاداء الخارجي ، والذي توضح من خلال السياسة الخارجية التركية الفاعلة والمؤثرة في محيطها الاقليمي والدولي وأليات تعاطيها مع كل الأزمات التي شهدتها المحيط الاقليمي.

المنهجية: تقتضي ضرورة البحث العلمي عند معالجة أية ظاهر معرفية تحديد الأداة المنهجية بوصفها وسيلة للوصول إلى نتائج منطقية بصدها إن الطبيعة الشمولية لموضوع البحث فرضت علينا الاعتماد على المنهج الاستقرائي وكذلك المنهج الاستنباطي حسب ما تفرضه الدراسة، فضلاً عن الاعتماد على المدخل أو المقاربات التاريخية ، والمقارنة والتحليل النظمي الذي يتم من خلاله التعرف على تأثير الأبعاد الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية التركية وأثرها في الأزمات الإقليمية

هيكلية الدراسة: أنظم البحث في ثلاث مطالب إضافة الى المقدمة والخاتمة حيث كرس المطلب الاول لدراسة مقومات مكانة تركيا الإقليمية، أما المطلب الثاني فقد تناولنا فيه المتغيرات المؤثرة في مكانة تركيا الاقليمية، في حين كرس المطلب الثالث لدراسة الموقف التركي من السياسة الخارجية التركية ازاء الازمة الخليجية - القطرية

المطلب الاول: مقومات مكانة تركيا الإقليمية:

أولاً : الموقع الجغرافي

تُعد الجغرافيا في مقدمة العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية ، وهي من أكثر مقومات سياسة الدولة ثباتاً^(١) ، إنَّ الموقع الجغرافي التركي له تأثير واضح في الدراسات الإستراتيجية العليا وعند صناع القرار ، إذ لتركيا موقع يمكن وصفه في العلوم الإستراتيجية بأنه (Eckmacht)، كلمة ألمانية وتعني قوة إقليمية ذات موقع استراتيجي معتبر^(٢)، تبلغ مساحة تركيا ما يقارب (٧٨٠,٥٦٧) كم^٢ منها (٢٤,٠٠٠) كم^٢ في أوروبا، و(٧٥٦,٥٦٧) كم^٢ في اسيا ، ويبلغ طول حدودها (٢٧٥٣) كم^٢، منها (٨٧٧) كم^٢ مع سوريا، و(٦١٠) كم^٢ مع روسيا الاتحادية، و(٢٦٩) كم^٢ مع بلغاريا، و(٣٣٠) كم^٢ مع العراق، و(٤٥٤) كم^٢ مع إيران، ويبلغ طول سواحلها (٨٣٣٣) كم^٢ على البحر الأسود، و(١٥٧٧) كم^٢ على البحر الابيض المتوسط، و(٢٧٠٥) كم^٢ على بحر إيجه، و(١٧٢) كم^٢ على الدردنيل، و(٩٠) كم^٢ على البسفور، و(٩٧٢) كم^٢ على بحر مرمرة، وتمثل هضبة الأناضول قلب هذه المساحة، وهي هضبة عالية لها حدود طبيعية البحار

من الشمال، الغرب والجنوب، وسلسلة من الجبال العالية من الجهة الشرقية^(٣)، وفي معرض الإشارة إلى طبيعة الموقع الفلكي لتركيا أو (آسيا الصغرى) التي تنحصر مساحتها بين دائرتي عرض (٣٦-٤٢) شمالاً وخطي طول (٢٦-٤٤) إلى الشرق من خط كرينج^(٤)، لذلك يلاحظ تزايد اهتمام القوى الدولية بها، وهذا الاهتمام يستند إلى عدد من الحقائق الجغرافية هي:

١- تتوسط قارات العالم الثلاث آسيا وإفريقيا وأوروبا، مما منحها قدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي.

٢- تقع في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته (أوراسيا) وهي بذاك تعد المنطقة الوسطية المتحكمة في منطقة (قلب العالم) وفق نظرية (هالفورد ماكندر) الأمر الذي يؤهلها أن تكون دولة محورية أو حاسمة في المجال الجيوستراتيجي.

٣- دولة قارية وبحرية في الوقت نفسه، وهي ميزة قليلاً ما تتوافر في دولة تتمتع بالمكانة الجغرافية التي تمتلكها تركيا.

٤- تحدها المياه من ثلاث جهات، البحر الأسود في الشمال وبحر أبجه في الغرب والبحر المتوسط في الجنوب، وأنها تسيطر على ممرين مائيين مهمين لطالما شكلا تاريخياً للصراع بين الإمبراطوريات والدول أيضاً وهما مضيق البوسفور في شمال تركيا والدردينيل في الجنوب الغربي من تركيا.

ثانياً : السكان (العامل الديموغرافي)

تتمثل الخصائص السكانية لمجتمع ما في جملة من المؤشرات العددية والعمرية، إضافة إلى السمات العرقية والثقافية والتوزيع الجغرافي للسكان وهذه المؤشرات والسمات تنعكس على السلوك السياسي للدولة من خلال الاستقرار السياسي بصورة أساسية، فضلاً عن أثرها المباشر في الأفكار والثقافة السياسية للمجتمع، وانعكاسها على النظام السياسي وتوازنات القوى السياسة داخلية^(٥)، تحتل تركيا المرتبة (١٧) عالمياً من حيث تعداد السكان، ويؤهلها هذا الكم البشري من تأدية دور مهم إقليمياً ودولياً في مختلف

المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والدينية، إذ لا يكفي موقع الدولة الجغرافي ليؤهلها للقيام بأدوار إقليمية ودولية كبيرة، فعدد السكان دور أيضاً، إذ يُشكل الشعب التركي كتلة بشرية موازية بأهميتها للموقع الجغرافي للبلاد، ويغلب الطابع العمري الشاب على التركيبة السكانية ويعيش معظم الأتراك في المدن، وهذا يعني أنّ تركيا دولة فتية في المعيار الهرمي تتمتع بديناميكية شابة مقارنة بشعوب أوروبا على سبيل المثال التي أصبحت تعاني من انخفاض كبير في هذه الفئة العمرية حتى وصفت قارة أوروبا بـ"القارة العجوز"، كما ويُشكل تعداد الشعب التركي عنصر توازن مع المحيط الإقليمي القريب الفارسي والعربي والأوروبي بما يسمح بممارسة تأثير في أربع جهات لاسيما في "العالم التركي"، الذي يضم ما يقارب (٢٠٠) مليون نسمة من غرب الصين الشعبية إلى حدود أوروبا^(٦)، إن الطابع العمري الشاب للتركيبة السكانية يمنح تركيا المزيد من مقومات القوة لبناء مكانتها الإقليمية والدولية على حدّ سواء، لما يتميز به هذا الطابع من صفة القوة والنشاط مقارنة بالفئات الأخرى. ويتميز البناء السكاني لتركيا بالحيوية البيولوجية والاجتماعية، فهو كتلة بشرية ضخمة ذات حركية سكانية نشطة فنجد زيادة واسعة في عدد السكان من سنة لأخرى .

المطلب الثاني: المتغيرات الدولية المؤثرة في السياسة الخارجية التركية:

أولاً : الولايات المتحدة الأمريكية :

تحتل العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية مكاناً رئيساً في أجندة السياسة الخارجية التركية، ولا يقتصر الأمر على الدعائم الثنائية التي تجمع الطرفين، بل انها تتقاطع مع القضايا السياسة الخارجية التركية الأخرى، مما يجعل العلاقات بينهما فريدة من نواحي عديدة ، بل أنّ تحليل السياسات الإقليمية التركية في البلقان والشرق الأوسط وقضايا جيرانها مثل اليونان وسوريا، أو عضويتها في الاتحاد الأوروبي لن تكون كاملة دون الأخذ بنظر الاعتبار الولايات المتحدة الأمريكية^(٧)، واتسمت العلاقات التركية - الأمريكية بشيء من الثبات، إذ جمعت بينهما روابط متينة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، خاصة بعد اعلان

مبدأ " ترومان " وسياسة الاحتواء الامريكية ١٩٤٧م، وانطلقت الولايات المتحدة في علاقتها مع تركيا ، من تصور استراتيجي ، مفاده الاستفادة من الدور الجيو- سياسي، لتركيا في مواجهه الاتحاد السوفيتي (السابق) ، وقد اقيمت على الاراضي التركية قواعد عسكرية عديدة ، ومحطات تنصت ، فيما حظيت تركيا على الدوام بمساعدات اقتصادية وعسكرية ضخمة من الامم المتحدة ، الى درجة ان قوتها البرية قد تلقت الحصة الكبرى من بين قوات حلف الشمال الاطلسي (الناتو) ، ورغم ان العلاقات بينها مرت احيانا بفترات توتر^(٨) ، ولاسيما في اعقاب تفجير الازمة القبرصية في ١٥ تموز / يوليو ١٩٧٤^(٩) ، الا انها، وقد صنفت الولايات المتحدة الأمريكية تركيا، كدولة محورية لاعتبارات تخص موقعها الجيو-سياسي وحيوية المصالح الأمريكية، التي تُعد مصالح ثابتة في السياسة الخارجية الأمريكية، مما يقلل من احتمالات تراجع مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية في الشراكة مع تركيا، وفي هذا الصدد، وصف وزير الدفاع الأمريكي آنذاك (ديك تشيني) بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١م، تركيا بأنها: "جزيرة مستقرة، في مناطق غير مستقرة لا تشمل مصالح الشرق الأوسط فقط، بل أيضاً القوقاز والبلقان، وهي المناطق الحيوية والحساسة للمصالح الأمريكية في عصر ما بعد الحرب الباردة"^(١٠). وظلت للسنوات العشر التالية بعد ١٩٩١م في مكان رئيس ، ضمن سياسة احتواء اخرى اقليمية مارستها الولايات المتحدة ، ضد العراق انتهاء بالإطاحة بالنظام العراقي عام ٢٠٠٣م ، وكان الدور التركي بالغ الاهمية في نجاح السياستين ، وبصرف النظر عما يمكن اعتباره انتكاسات في العلاقة بين الطرفين ، فقد سارت الامور في معظم الاحيان في حدود التفاهم انى لم يكن الود والصدقة ، وربما التحالف الاستراتيجي ، واليوم قد لا يكون هنالك من تريد الولايات المتحدة احتواء عبر التعاون التركي معها إقليمياً ودولياً ، بالسياسة او القوة العسكرية ، واذا وجد سيصبح السؤال يتعلق بدور تركيا في ذلك في ظل وضع داخلي مختلف ، واقليمي متغير من حولها^(١١) ، كان رفض البرلمان التركي في الاول من اذار / مارس ٢٠٠٣م ، مذكرة السماح للقوات الامريكية بالعبور الى العراق من خلال الاراضي التركية نقطة تحول في العلاقات الثنائية بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية

، انتابت العلاقات بين البلدين حالة من التوتر المتبادل^(١٢) ، وشكل قرار المجلس الوطني التركي الكبير ، صدمة للولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تتوقع القبول الفوري لدخول قواتها وفتح جبهة من تركيا على العراق^(١٣) ، ولعل من بين أسباب الرفض، الخشية من الخسائر المالية كما هو الحال في حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١ ، ليس مالياً فقط بل ايضاً باستقبالها مئات الألوف من اللاجئين الاكراد^(١٤)، ولم تكن المخاوف دون مبررات إذ تأكدت احتمالات وجود نواه دولة كردية مستقلة ، وكانت النظرة السائدة في تركيا ان السياسات الامريكية هي السبب الاساس وراء هذه التطورات ^(١٥) ، وتُعد الحركة الكردية في عراق ما بعد عام ٢٠٠٣ م ، ومن وجود قوات اجنبية على أراضيها وفقدان الإيرادات السياحية^(١٦)، وفي ظل الحديث عن توتر واجهاد في العلاقات عمل الطرفان على توقيع " وثيقة الرؤية الاستراتيجية " في تموز/يوليو ٢٠٠٦ م ، والتي وصفها بأنها ستؤمن لنا إطار العمل الازم لتطوير الشراكة التركية الامريكية الاستراتيجية والمتينة وجاءت هذه الوثيقة بعد التوتر النسبي في العلاقات بينهما قبيل الحرب الامريكية على العراق عام ٢٠٠٣^(١٧) ، إلا أنَّ الطرفين عملا على تعافي هذه التوترات، فقد أكد الرئيس الأمريكي السابق (جورج ووكر بوش-الابن-) خلال زيارته لتركيا في حزيران/يونيو ٢٠٠٤م، على أهمية علاقات تركيا بالغرب والدور الحيوي لتركيا في نشر الديمقراطية والتقدم الحاسم في العلاقات بين العالم الإسلامي والغرب، وأهمية تركيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في إعادة أعمار العراق والانسحاب الأمريكي منه^(١٨)، ولم تستمر العلاقات بين البلدين على منهج الاستقرار فقد اعترض طريقها بعض الازمات تمثلت بقيام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الامريكي بالموافقة على مشروع قرار غير ملزم في ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ٢٠٠٧ م ، يقر أن ما حصل (للأرمن) بين عامي (١٩١٥-١٩١٧)م هو (بالإبادة الجماعية)*على يد الدولة العثمانية^(١٩) ، وفي هذا المجال تحدث رئيس الوزراء الاسبق - رئيس الجمهورية الحالي (رجب طيب اردوغان) في النادي الصحفي الكبير عند زيارته الى -+واشنطن في ٥ تشرين الاول/اكتوبر من العام نفسه حول موضوع الارمن قائلاً : "إن الادعاءات الارمنية لم تثبت لحد

الان " ؛ بينما ذكر المتحدث بإسم البيت الابيض بأنه يأسف لجهل بيلوسي بالقلق الذي أثاره مشروع القرار ، فيما انتقد زعيم المعارضة في مجلس النواب (بوبر) موقف بيلوسي مشيراً الى إن هذا الامر وقع قبل (٩٠) عام ويجب تركه للمؤرخين لا السياسيين في واشنطن^(٢٠) .

وفي زيارة للرئيس التركي السابق(عبدالله غول) الى الولايات المتحدة الامريكية في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨م، ألتقى خلالها الرئيس الأمريكي آنذاك(جورج ووكر بوش الأب) الذي وصف تركيا بالحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية وأهميتها للسلام الإقليمي والعالمي^(٢١) .

وقد أختار الرئيس الأمريكي الأسبق(باراك أوباما) تركيا لتكون البلد الإسلامي الأول الذي يزوره في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩م ، بعد تولي الرئاسة، وقال أمام المجلس الوطني التركي الكبير: "إنَّ عظمة تركيا تكمن في قدرتها على ان تكون في قلب الاحداث ، وهنا ليس المكان الذي ينقسم فيه الشرق والغرب، هنا المكان الذي يجتمعان فيه معاً"^(٢٢) ، من جهة أخرى، اعترفت أهم مراكز الفكر في واشنطن، ومنها مركز(خدمة أبحاث الكونغرس) في ٢٠١٣م، أنَّ اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على التحالف مع تركيا من شأنه أنَّ يزيد عندما تخرج قواتها من العراق ومناطق القتال الأخرى، فضلاً عن قرب تركيا للعديد من نقاط النزاع العالمية يجعل استمرار توافر أراضيها لتمرکز ونقل الأسلحة والبضائع والأفراد المهمين، ذا قيمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي(الناتو)، وتشمل نقاط النزاع العالمية هذه سوريا مع حليفها حزب الله في لبنان وإيران، ولكل منها تحالف استراتيجيا مع روسيا الاتحادية والصين الشعبية^(٢٣)، إلا أنَّ التوتر في العلاقات بين البلدين عاد مرة أخرى في ظل تردد الموقف الأمريكي من الأزمة السورية، ولعل أبرز مثال يدل على عمق التوتر الحاصل بين الطرفين، ظهر عند زيارة نائب الرئيس الأمريكي السابق - الرئيس الأمريكي الحالي (جو بايدن) لتركيا في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤م، وأخفقت المحادثات بين نائب الرئيس الأمريكي السابق - الرئيس الحالي(جو بايدن) وتركيا، العضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، في التوصل إلى اتفاق في التعاون بشأن سوريا،

ولم يتردد الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) بالتدديد بما سماه "وقاحة" الولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة السورية، وهو ما يشير بوضوح إلى وجود خلافات عميقة في وجهات النظر بين الحليفين حول هذا الملف الحساس، الذي يكاد يمضي عليه أربع سنوات، ولم يحسم بأية صيغة بعد، بينما أكدت متحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية (جين ساكي)، أن الولايات المتحدة الأميركية تبحث بدأب عدداً من المقترحات مع تركيا بشأن أمن الحدود، بما في ذلك منطقة حظر طيران محتملة أو منطقة آمنة، وأضافت أن المسؤولين ليسوا مستعدين لتنفيذ خطة محددة وأكد نائب الرئيس الأمريكي الأسبق - رئيس الولايات المتحدة الأمريكية حالياً (بادين) على ضرورة التواصل مع تركيا والعمل على تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين^(٢٤).

لم يصدر أي موقف رسمي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية مع بداية الانقلاب الفاشل في ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٦م ، الا بعد ان حسم الامر وإعلان فشل العملية ، حتى صدر موقف الولايات المتحدة الذي جاء داعماً للحكومة المنتخبة ديمقراطياً ، وضرورة ضبط النفس ، وتجنب العنف وإراقة الدماء ، على الرغم من الموقف الداعم للانقلاب ، واستندت الاتهامات التي وجهتها تركيا على الدور الذي لعبته قاعدة (انجريك) الجوية في ضوء المعلومات التي تتعلق بطائرة (البوينج) التي اقلعت منها ولعبت دوراً كبيراً في ابقاء الطائرات المقاتلة (أف-١٦) التابعة للانقلاب فاعلة في الجو دون الحاجة الى الهبوط والتزود بالوقود^(٢٥) ، وفي ٨ أكتوبر/تشرين الاول ٢٠١٧م ظهرت ازمة التأشيرات بين البلدين الى العلن عندما اصدرت السفارة الأمريكية في انقرة بياناً اعلنت فيه تعليق اصدار التأشيرات ، وقابلتها السفارة التركية في واشنطن بإعلان مماثل حرفياً وكان السبب في فعل السفارة الأمريكية هو الاعتراض على قرار قضائي تركي بحبس الموظف في القنصلية الأمريكية بمدينة اسطنبول " متين طوبوز " بتهمة التخابر مع تنظيم فتح الله غولن ، ولهذا تعتبر ازمة التأشيرات عرضاً من اعراض الخلاف حول ملف تنظيم غولن بالرغم من وصفها من اكبر الازمات بين الطرفين الا انه تمت تسويتها كما كان متوقعاً في مدة شهر

تقريباً وعادة السفارتان لا صدار التأشيرات في ٩ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٧^(٢٦) ونتيجة تمسك تركيا في قرارها شنت الولايات المتحدة الامريكية حرباً اقتصادية اسفرت عن هبوط قيمة العملية التركية الى ما يقارب (١٧٪) بعد أيام فقط وهو ما زعزع الاقتصاد التركي^(٢٧)

ثانياً: روسيا الاتحادية

ان التاريخ المشترك بين روسيا والامبراطورية العثمانية حافل بالحروب ، اغفلت تركيا الوطن العربي- الشرق الاوسط منذ الاستقلال في عام ١٩٢٣م ، وعقد اتفاقية صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتي (السابق) في عام ١٩٢١م ، بعد الحرب العالمية الثانية ، اصبحت تركيا عضواً في حلف الشمال الاطلسي(الناتو) ، وشكلت جداراً أمنياً موجهاً للاتحاد السوفيتي من الجنوب لصد تسربه الى الشرق الاوسط ، وبعد الحرب الباردة ، تغير مدرك التهديد الامني الروسي لتركيا ، حيث لم تكن من أولويات موسكو في عهد (بوريس يلتسين) ، تزامن انصراف موسكو وأنقرة الى تدبير سياسة المنطقة عندما اعتمدت ادارة بوتين سياسة ناشطة لتعزيز مكانة روسيا كدولة كبرى واعتمدت حكومة حزب العدالة والتنمية سياسية خارجية ايدلوجية لتعزيز مكانة تركيا كدولة اقليمية او قوة وسطى عالمياً (سياسة العمق الاستراتيجي ،"صفر مشاكلات") مع الجوار تحول المدرك الروسي لتركيا من مدرك جيو استراتيجي في أثناء الحرب الباردة الى مدرك جيو- ديني بعدها، وتخشى موسكو من تعاون التيارات الاسلامية - الطورانية مع التيارات الاسلامية العربية، ولا تقترب روسيا من انقرة بل لتتنشئ فجوة بينهما^(٢٨) ، ولا يعني التقارب -بعد الحرب الباردة- غياب بعض القضايا التي مازالت حولها خلافات، أو إن مصالح الطرفين أصبحت متطابقة، لكنه يعني بأي حال من الأحوال تطابق المصالح لتحديد اختياراته بالطريقة التي تسمح للطرف الآخر بتحقيق جزء من مصالحه، وفي الوقت نفسه إمكان التخلي عن بعض الأهداف في مقابل تحقيق أهداف أخرى حتى لا يحدث تصادم بين الطرفين في هذا الإطار، فإن كل طرف يستعمل ما لديه من أوراق وتحولت إلى مباراة غير صفرية، أي إن كلا الطرفين يكسب فيها وليست بالضرورة ما يكسبه

طرف يخسره الطرف الآخر^(٢٩)، فقد اسهمت عوامل اقتصادية وجيوسياسية جديدة في صوغ تحول تاريخي حل محل مواجهات الماضي ، واثّر ذلك بأعاده صياغة خياراتها الجيوسياسية حيال روسيا ، حيث تعرضت روسيا لها فرصاً كبرى كشريك في المجالات الاقتصادية والسياسية وحتى العسكرية ، و هكذا تركزت العلاقات التركية - الروسية على اسس جديدة تماماً وتنشئ علاقات متينة ، بينما تتلاشى معظم القضايا التي كانت موضوع خلاف في الماضي، على الرغم من وجود بعض العناصر التنافس الطبيعية ، التي تعد أمراً طبيعياً لدولة بحجم تركيا وروسيا وبموقعهما الاستراتيجي في العالم^(٣٠) .

وشهدت العلاقات التركية - الروسية ، مع وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة ، اكبر مراحل التقارب، حتى وصفها الباحثين بالفترة الذهبية، وقد مثل رفض البرلمان التركي في ١ ابريل/مارس ٢٠٠٣م ، مساعده القوات الامريكية في غزو العراق ، والتي كانت سبباً في تدهور العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية ، وبالمقابل مثلت عاملاً مهماً في تسريع تطور العلاقات بين تركيا وروسيا ، لقد تطابقت كثير من وجهات النظر بين الاستراتيجية التركية الجديدة وبين سياسة روسيا الصاعدة في المنطقة ، وعلى مختلف القضايا والمشاكل فهما يتطابقان في وجهات النظر المختلفة عن السياسة الامريكية^(٣١) ، وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤م، أصبح الرئيس(فلاديمير بوتين) أول رئيس لدولة روسيا الاتحادية يزور تركيا منذ(٣٢) عاماً، توج الزيارة التي قام بها إعلان بشأن "تعميق الصداقة والشراكة متعددة الأبعاد"، والتي تشير إلى مجموعة واسعة من المصالح المشتركة والثقة المتبادلة والثقة التي وضعت بين البلدين في السنوات الأخيرة، ومنذ ذلك الحين، تكثفت الاتصالات السياسية العسكرية بين تركيا وروسيا الاتحادية وتتصاعد بشكل متواتر^(٣٢) ، وبالمقابل تخوف كلتا الدولتين من نتائج ما اصطلح على وصفه بـ(الثورتين الملونتين) في جورجيا عام ٢٠٠٣م ، وفي أوكرانيا عام ٢٠٠٤م ، ومن توسع حلف الناتو ، وانضمام كل بلغاريا ورومانيا الية في اذار/مارس ٢٠٠٤م ، فروسيا رأت في الدعم الامريكي لذلك كلة محاولة لتحجيم نفوذها في البحر الاسود ، اما تركيا ، فكانت قلقة من دعوى نشر

الديمقراطية الأمريكية في جورجيا وأوكرانيا على غرار ما حدث في العراق ، حيث عمت حالة من الفوضى وعدم الاستقرار رافقتها إضرار بمصالحها في تلك الدولة (٣٣) .

واتجهت العلاقات التركية-الروسية نحو مرحلة أكثر واقعية ، من شأنها أن تركز أساساً التعاون بدلاً من الصراع، ولذلك تم توقيع "خطة عمل المشتركة للتعاون في اوراسيا" بين البلدين في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١م، وهي الوثيقة الرسمية الأولى التي ذكرت بناء "شراكة متعددة الأبعاد" بين تركيا وروسيا الاتحادية، وأستهدف الجانبان من هذه الوثيقة توسيع مجالات التعاون، ووضع سياسات مشتركة بشأن قضايا مختلفة، مثل دول البلقان والقوقاز وأفغانستان (٣٤) ، لكن مع وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢م، تبني مواصلة علاقات الصداقة مع الاتحاد الفدرالي الروسي وآسيا الوسطى والقوقاز على أساس التعاون بعيداً عن المنافسة (٣٥)، وفي ١ تشرين الاول/اكتوبر ٢٠١٢، اجبرت طائرتان مقاتلتان حربيتان تركيتان طائرة ركاب تابعه للخطوط الجوية السورية آتية من موسكو على الهبوط في مطار أسن بوغا بالعاصمة التركية انقره بسبب الاشتباه بوجود اسلحة على متنها ، وقد صرح أرشد هورموزلو ، كبير مستشاري الرئيس التركي غول في هذا الصدد " ان من حق اي دولة ، وفقاً لقانون الدولي ، تفتيش اي طائرة في حالة اشتباه في حمولتها " مانحاً بلاده الحق في تفتيش الطائرات السورية ، معتبراً ذلك أمراً اعتيادياً ، " كما يفتش العراق الطائرات الايرانية التي تمر عبر اجوائه الى سورية ، وبعد هذا الاحتجاز ، سمحت تركيا للطائرة بالمغادرة وعلى متنها ٣٥ راكباً بعد مصادرة مواد مثيرة للريبة منها وشحنة غير قانونية ، اما روسيا فقد نفت وجود اي أسلحة او اي نوع من الانظمة او قطع المعدات العسكرية على متن الطائرة ، وطلبت من تركيا تفسيراً لذلك السلوك وتهمتها بتعريض أرواح رعاياها على متن الطائرة للخطر (٣٦) ، وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢م اعلن حلف الشمال الاطلسي (الناتو) رسمياً انه تلقى رسالة من الحكومة التركية تطلب فيها نشر صواريخ باتريوت على اراضيها ، في ضوء تزايد التوتر على الحدود التركية - السورية ، وجاء هذا الطلب نتيجة سقوط عدد من القذائف السورية

على أراضيها، وادت احداها الى مقتل (٥) مدنيين في قرية اكشاكالي الحدودية، يوم ٣ تشرين الاول/اكتوبر ٢٠١٢م، وقد انتقدت روسيا هذا الطلب ، ناصحة تركيا بأن نشرها الصواريخ وعسكرة الحدود مع سورية سيرسلان اشارات سلبية تنذر بإطالة الحرب في سورية ، وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الروسية الكسندر لوكاشيفيتش في التاريخ المشار الية آنفاً " ان عسكرة الحدود التركية - السورية تعد اشارة مغلقة " ناصحاً تركيا بشيء اخر وهو استخدام نفوذها على المعارضة السورية ، للتوصل في اسرع وقت ممكن الى بدء الحوار بين الاطراف السورية/ وفي المقابل ، لم تلتزم تركيا الصمت حيال تلك التصريحات ، فجاء الرد التركي على الموقف الروسي من رئيس الحكومة اردوغان ، على هامش مؤتمر قمة مجموعه الثماني الاسلامية النامية التي عقدت في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٢م بالعاصمة الباكستانية إسلام اباد ، واصفاً ذلك الموقف بأنه يكاد يصل الى درجة التدخل في شؤون تركيا الداخلية^(٣٧) ، وجاء إسقاط الطائرة العسكرية التركية من قبل سوريا، في حزيران/يونيو ٢٠١٢م، ليزيد التباعد والهواجس بين تركيا وروسيا الاتحادية، إذ ربما أسقطت الطائرة التركية بصاروخ روسي، ومن المعروف مسبقاً أنّ ثلاث سفن حربية روسية ترسو بالقرب من ميناء اللاذقية في سوريا، وواحدة من هذه البوارج لديها أنظمة الدفاع الجوي والرادارات اللازمة لحماية سوريا^(٣٨)، لكن ووفقاً لما كررته وسائل الاعلام التركية ، فقد ساهمت العوامل البرغماتية في منع تحول هذا التوتر الى نزاع مفتوح بين البلدين ، لذا ، وعلى الرغم من الازمة المتفجرة في سورية ابلغ بوتين مضيفه الاترك في كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٢م ، ان روسيا وتركيا " تتشارك الاهداف "وتختلفان" في الاساليب لتحقيق هذه الاهداف^(٣٩) ،

كانت ثورات ما سمي بـ(الربيع العربي) ، وتبعاتها وارتداداتها وما واجهته من ثورة مضادة منظمة اكبر من قدرات شعوب المنطقة وقوى الثورة والدول الداعمة لها ، ويمكن اعتبار ٢٠١٣م ، وتحديداً منذ الانقلاب في مصر - عام انكفاء المد الثوري في الدول العربية واحراز التحالف الاقليمي للثورة المضادة انتصارات محورية في اكثر من بلد انقلب توازنات المنطقة وتبدلت محاورها ، فوجدت تركيا (عمقها الاستراتيجي)

غارقاً في الدماء والصراعات الداخلية ، وتحولت (صفر مشاكل) بسرعه الى (صفر هدوء) في محيط لاهب ومضطرب ، ولم تعد (القوة الناعمة) التركية قادرة بمفردها على الانجاز وفق المعطيات المستجدة ، فكان من الطبيعي ان تتجه تركيا الى القيام بمراجعات عميقة وجذرية لأسس سياستها الخارجية ، لأسباب وعوامل عديدة ^(٤٠).

وشكلت زيارة الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) إلى تركيا في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤م، بمناسبة ترأسه وفد روسيا الاتحادية إلى المجلس الأعلى الروسي-التركي، بداية تحولات استراتيجية واقتصادية وسياسية في المشهد الدولي والإقليمي، روسيا الاتحادية وتركيا لديهما وجهات نظر متباينة في أوكرانيا والقرم وضهما لروسيا الاتحادية في آذار/مارس ٢٠١٤م، تلك الأزمات آثارها هامة بالنسبة للبلدان المتضررة، وهناك شكوك حول استقرار وسيادة لمنطقة البحر الأسود، وتركيا لا تعترف بتأسيس الاتحاد الروسي مؤخراً في شبه جزيرة القرم، التي غيرت الجغرافيا السياسية لمنطقة البحر الأسود بأكملها، ولقد كانت تركيا مهتمة بصفة خاصة في حالة تثار القرم، وهم أقلية كبيرة في شبه الجزيرة الكورية، وتعتقد تركيا أيضاً أنَّ أمن واستقرار أوكرانيا أمر بالغ الأهمية في المنطقة ، من هنا، يمكن القول أنَّ طبيعة العلاقات التركية-الروسية يغلب عليها الطابع المميز لمسار العلاقات الدولية، ذلك المسار الذي يتراوح ما بين التقارب والتباعد على مدار التاريخ، وهذا يمكن تفسيره في ضوء ثلاثة عوامل: الأول يرتبط بالجغرافية السياسية واستراتيجية القيادة السياسية في الدولتين، الثاني، يخص حجم التحالفات والارتباطات الدولية والإقليمية لكل طرف، الثالث، يتحدد في ضوء طبيعة القضايا والمشكلات الخلافية بينهما ^(٤١).

الازمة التركية - الروسية على خلفية اسقاط المقاتلة الروسية من طراز SU-24 في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥م بعد ان دخلت المجال الجوي التركي في اثناء قصف جماعات المتمردين المدعومين من تركيا والتي نتج عنها خسارتان استراتيجيتان لتركيا : الاولى عسكرية - ميدانية في المشهد السوري ، والثانية سياسية - استراتيجية بالحاجة للاقتراب مرة اخرى من الموقف الغربي ^(٤٢) ، فأدى هذا

الحادث الى خلق توتر سياسي بين البلدين ، فقد قامت روسيا باتخاذ تدبير انتقامية على السياحة التركية ، فضلاً عن تدابير القسرية وغير المباشرة التي منعت تركيا من ارسال قوات او طائرات الى سوريا ، قامت الحكومة التركية بإيقاف تصعيد التوتر مع روسيا في حزيران ٢٠١٦ ، حينما اعتذر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لنظيرة الروسي فلاديمير بوتين ؛ مما ادى الى تخفيف القيود الروسية على السفر الى تركيا ، وساعد على تسهيل العملية العسكرية عبر الحدود التركية في درع سوريا - الفرات (٤٣)

المطلب الثالث: الموقف التركي من الازمة القطرية - الخليجية:

شهدت دول الخليج في ٥ حزيران/يونيو ٢٠١٧م ، أزمة دبلوماسية ، بدأت بحملة اعلامية ، شنتها وسائل إعلام سعودية وإماراتية على دولة قطر ، تجاوزت الحيز الإعلامي إلى الجوانب الاقتصادية والقانونية والسياسية ، فقد قطعت (السعودية والإمارات والبحرين إلى جانب مصر) ، وتبعته حكومة اليمن ، وجزر المالديف ، وجزر القمر ، العلاقات الدبلوماسية مع دولة قطر ، وأغلقت المنافذ البرية البحرية ، فضلاً عن منع مواطنيها من السفر إلى قطر ، ومنع القطريين من الدخول الى اراضيها(٤٤) ، وفي ٦ حزيران/يونيو من العام نفسه ، أعلنت الاردن تخفيض التمثيل الدبلوماسي مع قطر ، وإلغاء تصريح مكتب الجزيرة في الاردن(٤٥) ، وكان على الدوحة مواجهه ثلاث معضلات اساسية في الاستراتيجيات خلال الأيام الاولى من الأزمة القطرية - الخليجية ، المعضلة الاولى : إن الركون إلى المؤسسات الدولية لإفراغ إجراءات دول الحصار من مضمونها ، فضلاً عن استنهاض القرارات الدبلوماسية للأصدقاء حول العالم كان يتطلب الكثير من الوقت ، هو الامر الذي لم يكن متاحاً ؛ والمعضلة الثانية : إن اعتماد الدوحة سريعاً على ايران ضمن سياسة التحوط والموازنة التقليدية قد يؤدي الى نتائج عكسية في هذا التوقيت بالذات ، فضلاً عن الحاجة إلى التعديل بعض السياسات لتتلاءم مع هذه الخطوة في ظل تضارب المصالح بين قطر وإيران على المستويين الاقليمي خلال السبع سنوات الماضية؛ والمعضلة الثالثة: ان الحليف الدولي الرئيسي لقطر، أي الولايات المتحدة الامريكية، لم يعكس موقفاً موحداً من إجراءات دول الحصار ،

فالخارجية الأمريكية والبنّاجون كانت ترفض الحصار على قطر، فيما أيد الرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب) دون تحفظ خطوات المحور المعادي للدوحة ، وحثهم بطريقة غير مباشرة على المزيد من الضغط ، فضلاً عن ذلك فإن وجود ما يقارب (١٠ إلى ١١) ألف جندي أمريكي في قاعدة العديد ، وهي مقر القيادة المركزية الأمريكية في المنطقة ، وأكبر قاعدة عسكرية أمريكية في الشرق الأوسط^(٤٦) ، انطلاقاً من هذه المعطيات : توجهت قطر الى حليفها الاقليمي الأول في المنطقة ، وهو تركيا دون إهمال الاستراتيجيات الأخرى لاحقاً ، وليس من المبالغة القول : إن العامل الأول والاساس الذي أعطى الدوحة القدرة على استيعاب الصدمة ، هو فاعلية التحالف الاقليمي القائم مع تركيا والذي كان له الدور رئيسي في إفشال سياسية دول الحصار تجاه قطر ، فضلاً عن منع الازمة من التحول الى صراع عسكري ، وتأتي كذلك في موقع لاحق أو رديف سياسة التحوط الجزئي التي اعتمدت على الانفتاح الانتقائي ذي الطبيعة الاقتصادية بالذات على ايران ، فضلاً عن استنهاض القدرات الدبلوماسية والصداقات حول العالم والاعتماد على المؤسسات الدولية رفضت تركيا الاتهامات التي وجهتها دول محور الحصار ، وعملت سريعاً على ثلاثة محاور ، اقتصادية و سياسية وعسكرية ، لدعم قطر ، دانت تركيا بشكل قاطع الحصار وطالبت بإنهاءه^(٤٧)، لأنها وجدت نفسها معنية مباشرة بهذه الازمة مع قطر نظراً لمطلب دول الحصار الاربعة بإغلاق (القاعدة العسكرية التركية)*^(٤٨)، ومطلب العلاقات مع حركة الاخوان المسلمين الذي يعتبر ملفاً مشتركاً بين قطر وتركيا ، الذي ظهر جلياً خلال ثورات الربيع العربي ، فقد حاولت من خلال التواجد عسكرياً وتأكيد للتمسك بقاعدتها العسكرية في قطر من جهة ومحاولة التوسط لحل الأزمة والتهدة مع المملكة العربية السعودية ، وفتح قنوات الاتصال مع الكويت من جهة ثانية بحيث تبقى أنقرة من خلال تلك المسارات في قلب المعادلة الخليجية ، وأول ما قامت به تركيا إرسال المساعدات لقطر وفتح المجال الجوي^(٤٩) ، كذلك وافق (المجلس الوطني التركي الكبير) على مشروع قانون يتيح نشر قوات عسكرية داخل القاعدة التركية في قطر من أجل تقديم تدريبات لقوات الأمن القطرية، وحظي المشروع القانون الذي

صيغ قبل الخلاف ، بتأييد (٢٤٠) نائباً خصوصاً مع دعم حزب العدالة والتنمية الحاكم وحزب الشعب الجمهوري ، القومي المعارض للمشروع ، وعلى الرغم من أن المذكرة البرلمانية ، التي أعطت الضوء الأخضر لنشر القوات التركية خارج حدود البلاد ، اعتمدت على اتفاقيتين عسكريتين وقعتا أواخر عام ٢٠١٤م و٢٠١٥م ، إلا أن توقيت تفعيلها أثار جدلاً حول ما إذا كانت تركيا قد اصطفت إلى جانب طرف معين في الأزمة القطرية - الخليجية ، والأكثر أهمية من هذا ، فهو أن التوقيت الذي جاءت فيه مصادقة البرلمان التركي وتصديق رئيس الجمهورية (رجب طيب اردوغان) السريع عليها ، قد أثار العديد من الأسئلة المتعلقة بحقيقة الدوافع التي تقف خلف انخراط تركيا في الأزمة حاولت تركيا ، خلال الأزمة ، لعب دور الوسيط من أجل تجاوز التصدع الذي طال العلاقات الدبلوماسية بين دول الخليج مؤخراً ، دون إلحاق الضرر بعلاقات تركيا المتينة مع المملكة العربية السعودية والدول الخليجية الأخرى^(٥٠) ، ونجم عن الدور الذي لعبته تركيا في الأزمة عدد من النتائج ؛ فمن جهة انتقلت العلاقات القطرية - التركية إلى مستوى أعلى من الصداقة والتحالف ؛ وبدء تشغيل القاعدة العسكرية في قطر ، وأصبحت تركيا طرفاً مباشراً في التوازنات الخليج الاستراتيجية ، ومن جهة أخرى ، عاد البرود من جديد إلى العلاقات التركية - الإماراتية ، بعد شهور من محاولات التطبيع بين البلدين ، وكان من الملاحظ أن الإمارات تغيبت عن لقاء القوى والشخصيات السنوية العراقية ، الذي عُقد برعاية تركية في أنقرة في آب/أغسطس ٢٠١٧م ، بينما حضر ممثلو (السعودية والأردن وقطر) ، والواضح بالرغم من درجة التفاهم والتنسيق الوثيق بين السعودية والإمارات وأن القيادة السعودية لم تزل حريصة على المحافظة على علاقاتها مع تركيا في مستواها الطبيعي ، الرياض ، بالتأكيد ، ليست سعيدة بالموقف التركي من الأزمة ، لكن مائدة الأزمات السعودية باتت مزدحمة بلا شك ، وليس من مصلحة الرياض تأزيم العلاقات التركية - السعودية في هذه المرحلة ، ومن جهة ثالثة ، شجعت الأزمة ، واستجابة تركيا السريعة لتنفيذ التزاماتها

مع قطر، الكويت على ارتفاع بمستوى العلاقات التركية - الكويتية ^(٥١) ، فيما دعت تركيا الى ضرورة حل الخلافات سلمياً ^(٥٢) ،

في غضون ذلك ، وقعت دولتا قطر وتركيا ، في ٣١ تشرين الاول/أكتوبر ٢٠١٩م اتفاقية تعاون بينهما بشأن التدابير الامنية المتخذة لتنظيم نهائيات كأس العالم لكرة القدم* ، التي تحتضنها الدولة الخليجية ، شتاء عام ٢٠٢٢م ، وجاء توقيع بعد مباحثات أجراها رئيس وزراء القطري وزير الداخلية عبد الله بن ناصر آل ثاني ، والوفد المرافق له مع وزير الداخلية (سليمان صويلو) في مقر الوزارة في العاصمة التركية أنقرة ^(٥٣) .

أما الموقف القطري فقد كان واضحاً ورافضاً للمحاولة الانقلابية منذ ساعاتها الأولى وساعد هذا الموقف على ازدهار العلاقات بين البلدين ، حيث دعمت تركيا قطر في الكثير من المشاريع سواء كانت اقتصادية أو عسكرية ، وأشار الرئيس (اردوغان) إلى أن قطر واحدة من أهم دول المنطقة وهي تعمل من أجل خطة تنموية شاملة في العديد من المجالات وسنقدم لها ما تحتاجه ، وإزاء الحصار الذي تعرضت له قطر من الامارات والمملكة العربية السعودية ، أكد وزير الخارجية التركي ان هذه العقوبات لا تمت للإسلام بصلة ، وهي مخالفة لمبادئ وحقوق الإنسان ويجب انهاءها ، استخدمت تركيا قدراتها من اجل دعم قطر للوقوف بوجه الحصار المفروض عليها ، فكانت البضائع والمواد الغذائية تصل جواً ، كما افتتحت تركيا قاعدة عسكرية لها في الصومال من أجل تدريب الجنود القطريين ، بعد ان ارسلت سابقاً اعداداً كبيرة من الجنود الاتراك لحماية قطر من أي خطر خارجي ^(٥٤) .

القاعدة العسكرية التركية في قطر

في ٢٨ نيسان/ابريل ٢٠١٤م ، وقعت وزارة الدفاع القطرية مع نظيرتها وزارة الدفاع التركية اتفاق تعاون عسكري مشترك انشئت بموجبه قاعدة الريان العسكرية في دولة قطر ، وتحتوي القاعدة على (٩٠) جندياً تابعون الى فرقه طارق بن زياد التركية برفقه مدرعاتهم ^(٥٥) ، وفي ٧ حزيران/يوليو ٢٠١٧م صادق البرلمان

التركي ، في جلسة تشريعية مهمة جرت بسرعه على قانون الدفاع ثنائي تم التوقيع عليه سابقاً مع قطر ، وكانت هذه الخطوة الملموسة ، الالهة التي اتخذتها انقرة خلال أزمة الخليج وعقب التصويت البرلماني ، ارسلت انقرة بعثة عسكرية رفيعة المستوى لبدء استعدادات نشر القوات ، تشير الاجراءات لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان التركي الى ان الخطوة الاولى هي انشاء كتيبة قوية قوامها (٦٠٠-٥٠٠) جندي في قطر يطق عليها اسم (مقر الشعبة التكتيكية المشتركة) يرأسها جنرال قطري برتبة نجمتين ، لواء تركي بمنصب نائب القائد ، كما افيد ايضاً بان نحو تسعين جندياً تركيا اي ما يعادل سرية ، انتشروا في الاراضي الدولة الخليجية منذ عام ٢٠١٥ م^(٥٦).

الخاتمة:

تُعد تركيا بين الدول الإقليمية الصاعدة ك(قوة وسطى عالمياً)، والتي أضح لها تأثير في أكثر من منطقة حول العالم، لعل أبرزها الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وأوروبا، حيث تؤثر وتتأثر تلك الدول الإقليمية الصاعدة بالفاعلين الدوليين من دول ومنظمات إقليمية ودولية وبالبيئة المحيطة بها بحسب كل منطقة لظروفها وقواعدها المحكومة بها تمكنها من التأثير على دور تركيا كدولة إقليمية صاعدة، وتأثيرها على بقية اللاعبين والفاعلين في هذه المناطق ، بالنظر لما تتمتع به من وفرة المقومات الاستراتيجية، التي لها التأثير في العديد من النظم الإقليمية ، وامتلاكها المقومات التاريخية ، والجغرافية ، والسياسية ، والاقتصادية اللازمة لممارسة توجهاتها الإقليمية لتحقيق مصالحها الإقليمية ، ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام ٢٠٠٢ م ، تمكنت تركيا من تفعيل دورها الاستراتيجي، مع ما رافق ذلك من تحقيق إصلاحات على الصعيد الداخلي، في إطار متطلبات وشروط انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، وهو الأمر الذي مكنها من تحجيم تدخل المؤسسة العسكرية بالشؤون السياسية، والحد من نفوذ وتأثير أنصار الأتاتورية لصالح التوجهات الإسلامية، وان هذه الإصلاحات السياسية والنجاح الاقتصادي الذي جعل من تركيا تشغل المرتبة السادسة عشر عالمياً في اقتصاديات دول العالم، وسعيها وفق تخطيطها

الاستراتيجي للوصول إلى المرتبة العاشرة عالمياً في عام ٢٠٢٣م ، على وفق الاستراتيجية لحزب العدالة والتنمية الحاكم ، وتزامناً مع الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية التركية ، والعمل على إعادة التوجه التركي نحو الشرق دون أن يكون ذلك على حساب أوروبا أو منطقة آسيا الوسطى، ذلك أن تركيا تعمل على جعل المناطق الإقليمية اشبه بحلقات يربط بعضها البعض ويدعم بعضها البعض الآخر في ظل إستراتيجيتها لأجل بناء مكانة اقليمية ودولية تليق بتركيا وفقاً لرؤية صانع القرار التركي، إلا أن أحداث ما سمي بـ " الربيع العربي" ولاسيما الأزمة السورية أدى إلى جعل تركيا في اختبار صعب أمام هذه المتغيرات الإقليمية والدولية .

الاستنتاجات:

وقد توصلت الدراسة الى الاستنتاجات أهمها:

- ١- إن الموقع الاستراتيجي المميز الذي تتمتع به تركيا، وقوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية وتوجهها الاسلامي وطبيعة نظامها الديمقراطي بالإضافة إلى كونها عضواً مهم في حلف شمال الأطلسي (NATO) ، كل هذه الميزات وأكثر فرضت عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية، وبما يبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية، ويعود عليها بالمنافع الاقتصادية من ناحية ثانية وبما يؤهلها لأن تكون قوة إقليمية كبرى أو وسطى عالمياً لا يستهان بها من ناحية ثالثة.
- ٢- استطاعت تركيا أن تقوم بدور فعال في منطقة الاقليمية لها وفقاً للمتغيرات الاقتصادية والسياسية والعسكرية وتوظيف عناصر المياه وممرات الطاقة التي مكنتها من الحضور في جميع القضايا الاقليمية تقريباً كدولة محورية مهمة لا يمكن الاستغناء عنها بسبب تأثيرها على السلم والأمن في هذه المنطقة.
- ٣- استطاعت تركيا بحكم هذه المقومات أن تعزز من مكانتها وقوتها وأن تكتسب الوزن السياسي لها في هيكل النظام الدولي لتشكل قوة إقليمية مهمة في مجالها الاقليمي وأن يكون لها تأثير متبادل واضح وفعال

مع اللاعبين الإقليميين والدوليين على حدٍ سواء، وقد تباين هذا التفاعل قوةً وتراجعاً وذلك حسب قدراتها على توظيف هذه المتغيرات الثابتة نسبياً والمتغيرة، عن طريق الحكومات المتعاقبة على قيادتها.

٤- إنَّ مكانة تركيا في آسيا الوسطى، شهدت حالة من الصعود في تلك المنطقة بسبب علاقاتها الاقتصادية المتينة مع اللاعبين الدوليين والإقليميين مثل روسيا الاتحادية والصين الشعبية وجمهورية إيران الإسلامية، فضلاً عن تطلعاتها السياسية والعسكرية مع هذه الدول.

الهوامش:

- (١) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، جامعه بغداد، بغداد، ٢٠٠٩م، ص ١٧٦.
- (٢) مصطفى اللباد، "ملاحم المشروعين التركي والإيراني في المنطقة العربية بعد احتلال العراق"، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، جمهورية مصر العربية، العدد (٤٠)، ٢٠٠٨م، ص ٨٣.
- (٣) إيمان دني، الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤م، ص ٧٨.
- (٤) زهير عبد الحسين مهدي وآخرون، الدليل الجغرافي للدول الآسيوية والافريقية، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٦، ص ٢٤.
- (٥) وليد عبد الحي، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام ٢٠٢٠م، مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، الجزائر، ٢٠٠٩م، ص ٢٢.
- (٦) علي حسين باكير، تركيا: الدولة والمجتمع المقومات الجيو - سياسية والجيو - إستراتيجية النموذج الإقليمي والأرتقاء العالمي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١-٢٢.
- (7) Şaban Kardaş, "Turkish-American Relations in the 2000s: Revisiting the Basic Parameters of Partnership?", Op. Cit., P.25.
- (٨) إيمان دني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٨-٢١٠.

(٩) احمد نوري النعيمي ، الوظيفة الاقليمية لتركيا في الشرق الاوسط ، الجنان للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ص ١٢٤

(١٠) إيمان دني، مصدر سبق ذكره، ص ٢١١-٢١٢

(١١) ياسر احمد حسن ، تركيا البحث عن المستقبل ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠٠٦م ، ص ٣٠٦

* ولابد أن تكون هناك اسباب عديدة لرفض (المجلس الوطني التركي الكبير) من فتح جبهة شمالية عراقية، ويمكننا إيجازها في الآتي (محاولة حكومة عبد الله غول تشكيل موقف عربي إقليمي يمنع خيار الحرب، معارضة الرأي العام التركي اشتراك تركيا في الحرب ضد العراق، من وجهة نظر الحكومة التركية، أن النتائج سوف تؤدي في نهاية الأمر إلى استقلال اكراد العراق، وقيامهم بإقامة دولة كُردية في شمال العراق، مما يؤثر على اكراد تركيا في جنوب شرق الأناضول، خشية انقرة من أن الحرب ضد العراق ستؤدي إلى حدوث هجرة كبيرة من اكراد العراق إلى تركيا، مما له تأثير كبير على الجانب الاقتصادي والأمني لتركيا، ذلك أن الحرب ستؤدي إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية في تركيا، وان الحرب ستؤدي الى تفاقم الازمة الاقتصادية في تركيا ، بعد الخسائر التي تكبدتها انقرة من جراء الحصار على العراق منذ عام ١٩٩١ والتي قدرت بما يقارب (٤٠) مليار دولار، أن الموقف الذي اتخذته تركيا إزاء العراق كان في جوهره قريباً مع الموقف الأوروبي الذي قادتته كل من ألمانيا الاتحادية وفرنسا، لاسيما إذا عرفنا أن تركيا على عهد حزب العدالة والتنمية لها الرغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وهو يُمثل التعبير الرمزي عن الاتفاق التام لتوجهات المجموعة الأوروبية في العلاقات الدولية)، في ١ آذار/مارس ٢٠٠٣م صوت المجلس الوطني التركي الكبير بـ(٢٦٤) صوتاً لصالح نشر -٦٢ الف جندي امريكي ومعارضة (٢٥١) نائباً، وامتناع (١٩) نائباً ، ومن خلال هذا التصويت لم تتمكن الحكومة من تمرير قرارها الذي كان يحتاج الى اغلبية مطلقة وفقاً لدستور عام ١٩٨٢م ، وعلق نائب وزير الدفاع الامريكي آنذاك (بول وولفويتز) على قرار المجلس الوطني التركي الكبير قائلاً " بأنه خطأ يجب عليهم الاعتراف به ، وطالب انقرة بتغيير موقفها ومحاولة التوصل الى افضل الطرق للتعاون مع الامريكان " وعلى الرغم من ان تركيا حاولت اصلاح موقفها مع الولايات المتحدة الأمريكية جاءت ازمة احتجاز (١١) ضابط من القوات الخاصة التركية في مدينة السليمانية شمال العراق في ٤ تموز/يوليو ٢٠٠٣م ، بواسطة جنود امريكان بموجب معلومات تشير قيام هؤلاء بأعمال استخبارية ويشتهب في تخطيطهم لمحاولة اغتيال

شخصية سياسية كُردية محلية، وقد أدت هذه الحادثة الى موجة غضب لدى الدوائر الرسمية في تركيا ، وطالبت الحكومة التركية من الولايات المتحدة الامريكية تقديم اعتذار عن هذه الحادثة ، كما تحدث رئيس الاركان التركي الجنرال (حلمي اوزكوك) من ازمة ثقته حقيقية بين القوات المسلحة بين البلدين ، وانتهت هذه المسألة على اثر اطلاق سراح الضباط الاتراك وعودتهم الى مقر عملهم . للمزيد من المعلومات ينظر: أحمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية-التركية: الواقع والمستقبل، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٦-٤٤٦.

(١٢) أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل ، مراجعه : بشير نافع وبرهان كورغلو ، الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل ، بيروت ، لبنان ، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م، ص ٦٣٢.

(13) F. Stephen Larrabee, Troubled partnership: U.S.-Turkish relations in an era of global geopolitical change, Op. Cit., P.12-13

(١٤) دوغلاس ج. فايث، الحرب والقرار من داخل البنتاغون تحت عنوان الحرب ضد الارهاب ، تعريب سامي بعقليني ، مؤسسة الانتشار العربي ، ٢٠١٠م ، ص ٤٥٧.

(١٥) جراهام فولر ، الجمهورية التركية الجديدة : تركيا كدولة محورية في العالم الاسلامي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠٠٩ ، ص ٢١٢-٢١٣

(١٦) باراج خانا، العالم الثاني: السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد، ترجمة: دار الترجمة، الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل، بيروت، لبنان، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، ص ٨٨

(١٧) عقيل سعيد محفوظ ، تركيا والغرب " المفاضلة " بين الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الامارات العربية المتحدة : ابو ظبي ، العدد ١٧٧ ، ص ٣٣

(١٨) احمد مشعان نجم ، مكانة تركيا الدولية : دراسة في التوازنات الاقليمية والدولية ، دار أمجد للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠١٧م ، ٢٣٠

(*) قام مجلس النواب الأمريكي بتبني قرار حول الأرمن، حيث صوتت لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي، على نص يعترف بموضوع ما يسمى "بإبادة الأرمن"، أمام هذا، أعرب البيت الأبيض عن خيبة أمله من التصويت على

ذلك، في حين نددت تركيا على قرار الكونغرس هذا، حيث قامت، باستدعاء سفيرها في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا الخصوص، صرح رئيس الوزراء (السابق) -رئيس الجمهورية الحالي- (رجب طيب أردوغان)، قائلاً: "سنتخذ مزيداً من الإجراءات ضد قرار لجنة الكونغرس"، من ناحية أخرى، أشار ناطق بأسم البيت الأبيض، بأنه يأمل، في عودة سريعة للسفير التركي إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ونتيجة لذلك، ألغى وزير تركي زيارة مقررة للولايات المتحدة على خلفية هذا القرار، الأمر الذي دفع بالإدارة الأمريكية، إرسال مبعوثين أمريكيين إلى تركيا لتخفيف أثر ذلك، أما فيما يخص موقف المؤسسة التركية، إزاء ذلك، فقد حذر رئيس هيئة الأركان التركي (يشار بيوكانيت)، في لقاء مع صحيفة ملليت في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧م، الولايات المتحدة الأمريكية من تبني قرار يعدها تعرض له الأرمن في عهد العثمانيين "إبادة جماعية"، قائلاً: "علاقتنا العسكرية مع واشنطن لن تبقى كما هي عليه، إذا صدر قرار "إبادة الأرمن"، وأضاف (بيوكانيت) قائلاً: "الولايات المتحدة، دولة حليفة مهمة لتركيا، لكن الحليف لا يتصرف على هذا النحو"، وفي هذا السياق، أكدت رئيسة مجلس النواب الأمريكي، (نانسي بيلوسي)، على عرض نص قرار للتصويت يصف مذابح الأرمن بأنها إبادة وأضافت قائلة: "تبني هذا القرار سيعيد تلميع القيم التي تدافع عنها الولايات المتحدة"، والحق، هناك إصرار من الديمقراطيين في الولايات المتحدة الأمريكية على تصعيد قضية مذابح الأرمن، وأثر ذلك على العلاقة مع تركيا، من ناحية أخرى، قللت (بيلوسي)، من أهمية التهديدات التركية، واصفة إياها، بأنها مجرد إجراءات افتراضية، ولكن من ناحية أخرى، عارض نواب ديمقراطيون، مشروع القرار هذا، أما البيت الأبيض، فإنه ذهب قائلاً: "هذا القرار سيؤذي المصالح الأمريكية في أوروبا والشرق الأوسط"، مضيفاً، بأنه سيعترض على هذا القرار الذي سيضرر العلاقة مع تركيا، وفي هذا المعنى، ذكر المتحدث باسم البيت الأبيض، بأنه يأسف لجهل بيلوسي بالقلق الذي أثاره مشروع القرار، وفيما يخص زعيم المعارضة الجمهورية بمجلس النواب (جون بوهر)، فإنه انتقد بشدة موقف بيلوسي، مشيراً أن هذا الأمر، وقع قبل تسعين عاماً، ويجب تركه للمؤرخين لا السياسيين في واشنطن، تقول (كوندوليزا رايس) في مذكراتها: "..توسلت إلى رئيسة المجلس (نانسي بيلوسي) بأن تفعل شيئاً لمنع التصويت، لكنها قالت ما بيدها شيء"، وأدليت وزير الدفاع الأمريكي الأسبق (بوب غيتس) ببيان للصحافة خارج البيت الأبيض تؤكد معارضتنا مشيرين بأن قادتنا العسكريين في العراق أثاروا احتمال أن نفقد قواعد هامة في تركيا، وجاء ثمانية وزراء خارجية سابقون للتوقيع على كتاب يعارض الإجراء الذي اتخذته الكونغرس بهذا الخصوص، كل ذلك حصل بشأن قرار يدين شيئاً وقع قبل ما يقرب من مائة عام.. فالأمر يعود للمؤرخين - وليس للساسنة - لأن

يقرروا كيف تكون تسمية ما حدث. استطعنا إقناع الأتراك بأننا سنفعل كل ما يمكن عمله لمنع التصويت في الكونغرس بكل أعضائه، وقد فعلنا، أن هذا مجرد مثال لنزوع الكونغرس للتلاعب بأمور ساخنة جداً للتدخل في مسار السياسة الخارجية"، وتضيف رايس قائلة: "وكانت هذه القضية أكثر إثارة للحنق لأن الحكومة الأرمينية المنتخبة ديمقراطياً ليست مهتمة بهذا القرار، بل الواقع أنها كانت تسعى لتحسين علاقاتها مع تركيا ولم تكن بحاجة له، أن فصل السلطات لم يكن يوماً لفائدة المصالح الأمريكية، ولم تكن الدول رغبة في تصديق أن رئيس الولايات المتحدة لم يستطع منع التصويت لمثل هذا النوع من القرارات لو أنه أراد ذلك حقاً"؛ وفي غضون ذلك، أقر مجلس النواب الأمريكي بالقرار رقم (٢٩٦) في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩م وبأغلبية (٤٠٥) أصوات مقابل (١١) وفي خطوة تأريخيه قراراً بالاعتراف رسمياً بـ "الإبادة الجماعية للأرمن" وهي خطوة من شأنها إغضاب تركيا وسط العلاقات المتوترة أصلاً بين البلدين وعلا التصفيق والتهاتف، وهي المرة الأولى التي يصل فيها مثل هذا القرار للتصويت في الكونغرس بعد عدة محاولات سابقة، وقالت رئيسة مجلس النواب "نانسي بيلوسي" أنها تشرفت بالانضمام إلى زملائها في "أحياء ذكرى إحدى أكبر الفظائع في القرن العشرين: القتل المنهجي لأكثر من مليون ونصف من الرجال والنساء والأطفال الأرمن على يد الإمبراطورية العثمانية" للمزيد من المعلومات ينظر: أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص ٨٣-٨٤. وأيضاً: كوندوليزا رايس، أسمى مراتب الشرف: ذكريات من سني حياتي في واشنطن، ترجمة وليد شحادة، دار الكتاب العربي، لبنان: بيروت، ٢٠١٢م، ص ٦٨٠. وأيضاً: أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ج ٢، ٢٠٢١م، ص ٦٢٤-٦٢٩ (١٩) مثنى فائق العبيدي، العلاقات الأمريكية التركية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وأثرها على القضايا العربية، ٢٢٦-٢٢٧

(٢٠) أحمد نوري النعيمي، الوظيفة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٢.

(٢١) أحمد مشعان نجم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٠

(٢٢) مجموعة باحثين، عودة العثمانيين: الإسلامية التركية، مركز المسير للدراسات والبحوث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١١م، ص ٢٣٠

(٢٣) موريال ميراك - فايسباخ وجمال واكيم ، السياسة الخارجية التركية اتجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ عام ٢٠٠٢ ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ش.م.ل. ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٤م ، ص ٩٠-٩٥.

(24) Memduh Karakulluçu ve diğerleri, "What Do You Expect From Vladimir Putin's Visit to Turkey?", the Carnegie Endowment for International Peace(Washington, DC), U.S.A, DECEMBER 1, 2014 ,

(٢٥) مي سامي المرشدي ، الدور الاقليمي لتركيا في الشرق الاوسط (٢٠٠٢-٢٠١٦) ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، ألمانيا ، ٢٠١٧م ، ص ١٠٨-١٠٩

(٢٦) محمود سمير الرنتيسي ، العلاقات التركية - الامريكية في عهد ترامب : من خيبة الآمال الى تصاعد التوتر ، ٢٧ديمبر / كانون الاول ٢٠١٧م ، تقارير ، الجزيرة ، ص ٥

(٢٧) محمد حسين علي القاسم ، السياسة الخارجية الامريكية اتجاه تركيا وأثرها على النظام الدولي ٢٠٠٨-٢٠١٨م ، المركز العربي الديمقراطي ، برلين ، ألمانيا ، ٢٠٢١م ، ص ٨٩

(٢٨) كاظم هاشم نعمة ، روسيا والشرق الاوسط بعد الحرب الباردة فرص وتحديات ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٦ ، ص ١٣٤-١٣٥

(٢٩) السيد صدقي عابدين، التقارب الروسي- التركي، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة: العدد (١٣٢)، ١٩٩٨م، ص ٢٢٩-٢٣٠.

(٣٠) جراهام فولر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٩-١٨٠

(٣١) محرم أكشي ، في اسيا الوسطى والقوقاز ..تأمين لجسور الطاقة ، في تركيا بين تحديات الداخل ورهان الخارج (محمد عبد العاطي محرراً) الدار العربية للعلوم ناشرون ، الدوحة ، قطر ، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م ، ص ٢٠١

(٣٢) موريال ميراك-فايسباخ وجمال واكيم ، مصدر سبق ذكره ، ١٥٦-١٥٧

(٣٣) معمر فيصل خولي ، ، العلاقات التركية - الروسية من إرث الماضي الى أفاق المستقبل ، المركز الوطني للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٤م، ص ٣٩-٤٥

- (٣٤) أحمد دياب، "مرحلة جديدة في العلاقات التركية-الروسية"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، العدد (١٩١)، المجلد (٤٨)، ٢٠١٣م، ص ١١٧.
- (٣٥) محمد زاهد جول، التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم؟، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، لبنان، ٢٠١٣م، ص ١٩٦.
- (٣٦) معمر فيصل خولي، العلاقات التركية - الروسية من إرث الماضي الى أفاق المستقبل، المركز الوطني للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، ٢٠١٤م، ص ٩١.
- (٣٧) المصدر نفسه، ص ٩٣.
- (٣٨) أحمد دياب، "مرحلة جديدة في العلاقات التركية-الروسية"، مصدر سبق ذكره، ص ١١٨.
- (٣٩) موريال ميرك - فايسباخ وجمال واكيم، مصدر سبق ذكره، ص ١٦١.
- (٤٠) برهان الدين ضروران وآخرون، تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم، الدوحة: دار جامعه حمد بن خليفة للنشر، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية SETA، اسطنبول: تركيا، ط ٢، ٢٠١٨م، ص ٢٩٨.
- (٤١) أحمد مشعان نجم، مكانة تركيا الدولية دراسة في التوازنات الإقليمية والدولية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٢.
- (٤٢) برهان الدين ضروران وآخرون، تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم، الدوحة: دار جامعه حمد بن خليفة للنشر، ٢٠١٨م، ص ٣٠٠.
- (٤٣) آرون ستاين، سياسة تركيا الخارجية تجاه روسيا وإيران والعراق، ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، بغداد، ٢٠١٧م، ص ٦.
- (٤٤) إيهاب محارمة، أزمة الخليج وحصار قطر من منظور الاقتصاد والقانون والسياسة، سياسات عربية، العدد (٢٨) ايلول/سبتمبر ٢٠١٧م، ص ١٦٠.
- (٤٥) مؤيد خالد شلاش، السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة الخليجية القطرية: دراسة في الأدلة الدبلوماسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين - ألمانيا، ٢٠١٩م، ص ٨٠.
- (٤٦) علي حسين باكير، فك الخناق: الدور التركي والإيراني في إسناد قطر، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٩مايو/آيار ٢٠١٨م، ص ٣-٢.

(٤٧) احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الاوسط ، دار امجد للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ج ٣ ، ٢٠٢١م ، ص ٣٩٤-٣٩٥

(*) (برزت محددات الخطاب التركي بشأن طلب إغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر : (اولاً: يعدُّ الطلب تدخلاً في العلاقات الثنائية وفي سيادة تركيا ، ثانياً: ربط موضوع القاعدة التركية بالأزمة مع قطر أمر غير صحيح ، ثالثاً: التأكيد التركي على ان القاعدة التركية في قطر لا تُمثّل انحيازاً لقطر في الازمة الخليجية القطرية ، رابعاً: أن القاعدة تم الاتفاق عليها مسبقاً أن هنالك (٨٠) تركيا كانوا متواجدين في القاعدة قبل بداية الأزمة ، خامساً: الطلب مستغرب لاستعداد تركيا لإنشاء قاعدة مشابهه في السعودية ، ولكن ذلك لم يقلق قبولاً سعودياً ، سادساً: الاستغراب من طلب إغلاق القاعدة التركية بينما لا يتم طلب إغلاق القاعدة الأمريكية والفرنسية ، سابعاً: إغلاق القاعدة لن يتم من طرف تركيا إلا إذا طلبت الدوحة ذلك). فيما حاولت تركيا التأكيد على حيادها وعد ارتباط ملف القاعدة بالأزمة إلا أن الدول المقاطعة لقطر لم تكن مرتاحة لوصول الدفعات الجديدة من الجنود الأتراك ولم تكن مطمئنة لحياد تركيا ولذلك دعا وزير الخارجية السعودي (عادل الجبير) ، تركيا إلى الابقاء على الحياد في الأزمة مؤكداً على "خليجية" الأزمة وآملاً أن تستمر تركيا على الحياد ؛ للمزيد ينظر محمود الرنتيسي ، التحركات السياسية التركية لحل الأزمة الخليجية : الفرص والمعوقات ، حصار قطر : سياقات الأزمة الخليجية وتداعياتها ، تحرير عزالدين عبد المولى و الحواس تقية ، مركز الجزيرة للدراسات ، ١٤٣٩هـ-٢٠١٧م ، ص ١٤٢-١٤٣

(٤٩) طلال عتريسي ، الأدوار الإقليمية في الأزمة القطرية - الخليجية ، شؤون عربية ، مصر ، العدد ١٧١ ، خريف ٢٠١٧م ، ص ٥١ ؛ وينظر ايضاً : مؤيد خالد شلاش ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٤-٥٥

(٥٠) مرات يشلتاش ، من أجل فهم الاستراتيجية التركية تجاه أزمة الخليج ، ص ٧٥-٧٦ حصار قطر : سياقات الأزمة الخليجية وتداعياتها ، تحرير عزالدين عبد المولى و الحواس تقية ، مركز الجزيرة للدراسات ، ١٤٣٩هـ-٢٠١٧م ، (٥١) مركز الجزيرة للدراسات ، تأثيرات أزمة الخليج على التوازنات الإقليمية ، حصار قطر : سياقات الأزمة الخليجية وتداعياتها ، تحرير عزالدين عبد المولى و الحواس تقية ، مركز الجزيرة للدراسات ، ١٤٣٩هـ-٢٠١٧م ، ص ١٨٤-١٨٥ (٥٢) محمد أبو سعدة ، عام بعد حصار قطر : التداعيات والمسارات المستقبلية ، المعهد المصري للدراسات ، تقديرات سياسية ٤ حزيران/يونيو ٢٠١٨م ، ص ٨

* - نالت قطر في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠م حق استضافه مونديال ٢٠٢٢م ، بـ(٣٢) منتخباً ، وتعهدت منذ تلك اللحظة بتنظيم أفضل نسخة في تاريخ دورات كأس العالم ، كما تسلم أميرها في منتصف يوليو ٢٠١٨م رسمياً راية استضافة بلاده للنسخة الموندiale المقبلة ، ستقام البطولة في الفترة من ٢١ نوفمبر إلى ١٨ ديسمبر ٢٠٢٢م ، حين تتراوح متوسط درجات الحرارة العظمى في قطر من (٢٤-٢٨) درجة مئوية ، لحماية الرياضيين والحضور من حرارة الصيف .

(٥٣) احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الاوسط ، ج٣، مصدر سبق ذكره ص٤٧٦

(٥٤) بيت هامرغرن ، " تركيا سياسة صفر مشكلات الى صناعة المشكلات مع الجميع " ، العرب (لندن) ، ١١ تموز ٢٠١٣.

(٥٥) الهام الحبابي القواعد العسكرية في منطقة الشرق الاوسط : بين الدور العسكري وتشابك المصالح ، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات ، اوراق سياسية ، العدد (٥٠) ، ٢٠٢٠م ، ص ٤٥

(٥٦) جان كسب اغلو ، الموقف التركي المتمثل بإنشاء القواعد العسكرية المتقدمة ، مركز دراسات الاقتصاد والسياسة الخارجية ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت ، لبنان ، ٢٠١٧م ، ص ٩-١٠

